التقرير نصف السنوي للموازنة العامة 2022

آب 2022

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).
في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. التقرير نصف السنوي للموازنة العامة 2022. رام الله – فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهوداً في التحقّق من المعلومات الواردة في هذا التقرير، ولا يتحمّل أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

فهرس المحتويات

مقدمة

الشفافية في الموازنة العامة 2022

نتائج مسح تتبع شفافية الموازنات العامة

الإيرادات العامة للنصف الأول للعام 2022

- الإيرادات المحلية
- إيرادات المقاصة

النفقات التطويرية خلال النصف الأول من العام

المنح والمساعدات – العجز والتمويل

الدين العام

مخصصات الوزارات: الصحة، التنمية الاجتماعية، التربية والتعليم، الداخلية والأمن الوطني، وزارة الزراعة

- نفقات وزارة الصحة خلال النصف الأول من العام 2022.
- نفقات وزارة التنمية الاجتماعية خلال النصف الأول من العام 2022.
- نفقات وزارة الداخلية والأمن الوطني خلال النصف الأول من العام 2022.
- نفقات وزارة التربية والتعليم خلال النصف الأول من العام 2022.
- نفقات وزارة الزراعة خلال النصف الأول من العام 2022.

الاستخلاصات

التوصيات

مقدمة

تعهدت الحكومة الفلسطينية خلال هذا العام تبني سياسات بهدف تحقيق رزمة من الاصلاحات المالية التي أعلن عنها وزير المالية؛ تمثلت في ثلاثة مجالات أساسية لتحقيق خفض في كل من: فاتورة الرواتب والنظام الصحي (فاتورة العلاج في الخارج) وصافي الإقراض، كما وردت في تصريحات رسمية لوزير المالية في شهر نيسان الماضي. فيما تعهدت الحكومة العمل على أجندة للاصلاح تم تسليمها للدول المانحة خلال مؤتمر المانحين للسلطة الوطنية الفلسطينية في بروكسيل، في شهر أيار الماضي، والتي تضمنت العمل على اصلاحات مالية إضافة إلى الاصلاحات الادارية، الاصلاحات المالية، الاصلاحات الاقتصادية، الاصلاحات الاجتماعية، إصلاحات الأمن والنظام العام، في كل مجال هناك عدة مجالات فرعية، علما بأن الأجندة المذكورة لم تنشر بعد على مواقع السلطة الرسمية ولا يوجد نسخة بالعربي منها حتى لحظة اعداد هذا التقرير.

صادق الرئيس محمود عباس على قرار بقانون بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2022 في آخر يوم منحه القانون كحالة استثنائية لإقرار الموازنة العامة، وبعد مضي 3 اشهر عن العام الجديد، حيث تم نشرها بشكل مختصر ودون أي توضيحات للإنفاق على مراكز المسؤولية، وبتجاهل مطلق لمنظمات المجتمع المدني ومطالباته المستمرة بإشراكه في نقاش وتحديد أولويات انفاق الموازنة، وباستمرار تجاهل دور مجلس تشريعي منتخب ممثلا لدافعي الضرائب ممولي اكثر من 85% من الموازنة، والذي أناط القانون الأساسي بهم إقرار الموازنة العامة والرقابة عليها، ناهيك عن عدم نشر الموازنة التفصيلية ولم يتم أيضا نشر موازنة المواطن للعام 2022، بما شكل خرقا للقواعد النظامية والدستورية؛ ، ولم تقم الوزارة بإصدار تقرير مالي مفصل عن الشهور الستة الأولى من العام حتى تاريخ اعداد هذا التقرير.

تم تخصيص ما نسبته 20% من إجمالي الموازنة لقطاع الحماية الاجتماعية، و20% لقطاع التعليم ، و14% للقطاع الصحي لتشكل نسبة الإنفاق الاجتماعي 54% من إجمالي الإنفاق العام. شمل قطاع الحماية الاجتماعية مجموع تدخلات الحماية الاجتماعية (وزارة التنمية الاجتماعية، مخصصات الاسرى، ومؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى) بالإضافة إلى مخصصات وزارة المرأة واللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية)، فيما اقتصر نصيب وزارة التنمية الاجتماعية على 5% فقط من مجموع الانفاق. كما تم تخصيص 21% من إجمالي الموازنة لقطاع الأمن.

لم يتضمن مشروع الموازنة الذي تم الاطلاع عليه ما يتعلق بالحساب الختامي للفترة السابقة واكتفت وزارة المالية بنشر الحساب الختامي المدقق على موقعها فقط باللغة الانجليزية عن الأعوام 2018-2019، ولكن تم الاطلاع عليه بعد نشره من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية، والذي اظهر فيه العديد من التحفظات على البيانات المالية الواردة من وزارة المالية، والتي شملت مخالفات قانونية، مخالفات في المعايير المحاسبية، تحفظات على العديد من المبالغ، غياب للعديد من الايضاحات الضرورية، وغيرها من التحفظات.

يهدف هذا التقرير إلى عرض واقع الإيرادات والإنفاق العام خلال النصف الأول من العام، بالمقارنة مع المخصصات المرصودة، سيما للقطاع الاجتماعي والقطاع الزراعي، ورصد الانحرافات المالية والادارية من جهة ومدى تحقيق أجندة الاصلاحات المالية، بالاستناد إلى التقارير المالية الشهرية وقانون الموزانة للعام 2022.

مسح تتبّع شفافية الموازنات العامة

من خلال مراجعة موقع وزارة المالية وتتبّع مدى الالتزام بالمعايير الدولية اللازمة لتحقيق شفافية الموازنة العامة التي حددتها مبادرة شراكة الموازنة الدولية، والمتمثلة في 8 وثائق أساسية:

الوثيقة	تم النشر	لم تنشر
بيان ما قبل الموازنة	تم النشر	
ملخص مقترح الموازنة		لم يتم النشر
الموازنة العامة المقرّة والمعتمدة	تم النشر (مختصرة)	
موازنة المواطن		لم يتم النشر
التقارير الدورية (الشهرية والربعية)	تم النشر	
التقرير نصف السنوي		لم يتم النشر
تقرير نهاية السنة «الحساب الختامي» للعام 2020		لم يتم النشر
التقرير المدقق للعام 2020		لم يتم النشر

تم نشر 3 وثائق من أصل 8، علما أن النشر يتطلب وجود معايير محددة للبيانات المنشورة منها: شمولية البيانات المنشورة وجودتها، والالتزام بمواعيد النشر، وسهولة الوصول إلى البيانات، وبناءً على ذلك يمكن إدراج الملاحظات التالية:

- تم نشر بيان ما قبل الموازنة على موقع وزارة المالية.
- لم يتم نشر ملخص مقترح الموازنة، ولم يتم عرضه ونقاشه مع ممثلي المجتمع المدني.
- تم نشر قانون الموازنة المقرّة والمعتمدة على موقع وزارة المالية بشكل مختصر جداً؛ دون توضيح الموازنات التفصيلية لمراكز المسؤولية.
- لم يتم نشر موازنة المواطن على موقع وزارة المالية.
- تم نشر التقارير الشهرية على موقع وزارة المالية، إلّا أنّه لم يتم الالتزام بالمواعيد المحددة لنشرها.
- لم يتم نشر التقرير نصف السنوي للعام الجاري "حيث أنّ ما تنشره وزارة المالية هو تقرير تراكمي لنصف العام، وهذا لا يلبي شروط ومعايير التقرير نصف السنوي، الذي يجب أن يشمل تحليلاً للأداء خلال النصف الأول، والسياسات الخاصة بالنصف الثاني وغيرها من المتطلبات، وليس فقط أرقاماً للإنفاق".
- لم يتم نشر الحساب الختامي للعام 2020، وما تم نشره هو تقرير نهاية السنة للعام 2020، وهو تقرير مختصر، يحتوي على أرقام صمّاء لا تعكس الأداء خلال العام الماضي وما تم تحقيقه من أهداف وما تم تنفيذه من برامج.
- لم ينشر التقرير المدقق للعام 2020، الحساب الختامي، مع العلم بأنّه يجب أن يصدر وينشر في فترة لا تزيد عن 18 شهراً من نهاية العام المالي، أي خلال 6 أشهر من إصدار الحساب الختامي.

الإيرادات العامة للنصف الأول للعام 2022

تم تقدير إجمالي صافي الإيرادات في قانون الموازنة للعام بـ (15.4) مليار شيقل بارتفاع عما تم تقديره في موازنة العام 2021 بـ 13%، كما أنه أعلى من المتحقق على مدار الأعوام (2016_2021).

تتشكل الإيرادات العامة من؛ (1) الإيرادات المحلية التي تشمل الإيرادات الضريبية والرسوم التي تجبيها السلطة الفلسطينية حيث تم تقديرها في قانون الموازنة للعام 2022 بـ(5.6) مليار شيقل. و(2) إيرادات المقاصة وهي الضرائب والجمارك والرسوم التي تقوم بجبايتها إسرائيل على المعابر الدولية نيابة عن السلطة الفلسطينية مخصوم منها 3% بدل إدارة وفقا لبروتوكول باريس الاقتصادي والتي قدرت ب (10.4) مليار شيقل، كما قدرت الارجاعات الضريبية ب(594) مليون شيقل.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة المتحققة للنصف الأول من العام (7.9) مليار شيقل على أساس الالتزام، أي ما نسبته 52% من الإيرادات المتوقعة للعام 2022. حيث بلغت الإيرادات المحلية (3.09) مليار شيقل، والإيرادات المتأتية عن طريق المقاصة (5.3) مليار شيقل، في حين بلغت قيمة الارجاعات الضريبية (454) مليون شيقل. وبالنظر إلى أن معظم الإيرادات تأتي عن طريق الضرائب غير المباشرة، فإن ارتفاع الإيرادات يعزى إلى التحسن الجزئي في توسيع القاعدة الضريبية، إضافة إلى ارتفاع الضرائب الناتجة عن ارتفاع الأسعار، حيث شهدت الشهور الستة الأولى من العام ارتفاع في أسعار الطاقة والمواد الخام والأسمدة والأعلفة والمنتجات الأساسية.

- **الإيرادات المحلية** (التي يتم تحصيلها بواسطة السلطة الوطنية الفلسطينية مباشرة)

يشير الجدول أدناه إلى تحقيق 55% من إيرادات الضرائب المحلية المقدّرة لهذا العام، وشكّلت ضريبة القيمة المضافة أعلى إيرادات متحققة خلال النصف الأول من العام حيث بلغت قيمتها (734) مليون شيقل بارتفاع بنسبة 26% بالمقارنة مع المتحقق لذات الفترة للعام الماضي[1]، بينما بلغت إيرادات ضريبة الدخل (592) مليون شيقل، في حين بلغت قيمة الجمارك (529) مليون شيقل، وتشير البيانات الواردة إلى التحسن في الجباية الضريبية المحلية بالمقارنة مع المتحقق لذات الفترة للعام الماضي والبالغة (1.6) مليار شيقل، وتحقيق أكثر من المقدر للنصف الاول من العام.

جدول رقم (1): إيرادات الضرائب المحلية المتحققة على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع المقدّر(المبلغ بالمليون شيقل)

	المتحقّق خلال نصف العام 2022	المقدّر خلال العام 2022	نسبة المتحقّق من المقدّر
إيرادات الضرائب المحلية	2,025.40	3,750.10	%54
ضريبة الدخل	592.3	810.8	%73

[1] بلغت ضريبة القيمة المضافة المتحققة محليا خلال النصف الأول من العام 2021، 578 مليون شيقل

ضريبة القيمة المضافة	734.3	1,374.70	%53
الجمارك	529.2	1,162.70	%46
مكوس المشروبات	2.4	383.7	%40
مكوس السجائر	154.1		
ضريبة الأملاك	13.2	18.2	%73

ووفقا لما جاء في أجندة الاصلاح (غير النمشورة) سيتم العمل على: إصلاح نظام الإيرادات الحكومية وترشيد النفقات، من خلال العمل على إصلاح النظام الضريبي، ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل والرسوم الجمركية وضريبة الأملاك، **إلا أن الاصلاحات في النظام الضريبي والقوانين الضريبية لم يتم اقرارها بعد.**

كما ورد في قانون الموازنة العامة غير المنشور، أن هناك استراتيجية لتنمية الايرادات (2022–2024)، والتي شملت عدة محاور، من بينها مكافحة التهرب الضريبي، وتعديل القوانين الضريبية، وتطوير النظام الضريبي (التحول القطاعي) من خلال مراجعة النسب الضريبية المفروضة على القطاع، ووضع التشريعات والأنظمة الخاصة بقطاع التجارة الالكترونية...الخ إلا أنه وخلال النصف الأول من العام، لا تشير المؤشرات إلى تنفيذ الجوانب المذكورة، الأمر الذي يشير إلى أن زيادة الإيرادات الضريبية تعزى جزئيا إلى الارتفاع في الأسعار سيما أسعار المواد الأساسية للانتاج، إضافة إلى أنه عادة ما يتم دفع بعض الضرائب بداية العام، للاستفادة من الخصم عند الدفع في الأشهر الثلاث الأولى من العام، ناهيك عن التحسن جزئيا في توسيع القاعدة الضريبية والربط الالكتروني بين الدوائر الضريبية .

إيرادات المقاصة

بلغت الإيرادات المتأتية عن طريق المقاصة (5.3) مليار شيقل بنسبة 51% من المقدّر لهذا العام على أساس الالتزام، وتشكل الإيرادات المتأتية من الجمارك النصيب الأكبر منها، تليها ضريبة البترول ومن ثم ضريبة القيمة المضافة. كما يظهر ارتفاع قيمة الايرادات المتحققة خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع ذات الفترة للعام الماضي، سيما ضريبة البترول وضريبة الفيمة المضافة، والتي يعزى ارتفاعها إلى ارتفاع اسعار المحروقات وارتفاع اسعار المنتجات. ويشير الجدول إلى ارتفاع ايرادات ضريبة الدخل والناجم عن زيادة عدد العاملين وتنظيم العلاقة المالية الخاصة بالعمال بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي [2].

[2] ارتفع عدد العاملين في "اسرائيل" بـ 9 آالاف عامل، حيث بلغ عددهم 182 الف في الربع الثاني من العام 2022، بالمقارنة مع 173 الف للربع الأول عام 2022 (Press_Ar_LFSQ022022A.pdf (pcbs.gov.ps)) وبالمقارنة مع العام الماضي 153 الف عامل Press_Ar_15-2-2022-LF-ar.pdf (pcbs.gov.ps)

جدول رقم (2): إيرادات المقاصة المتحققة على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع المقدّر
(المبلغ بالمليون شيقل)

	المتحقق خلال نصف العام 2022	المقدر 2022	النسبة
إجمالي إيرادات المقاصة	5,498.80	10,423.60	%53
الجمارك	2,597.50	4,777.30	%54
ضريبة القيمة المضافة	1,272.90	2,563.90	%50
ضريبة الشراء	-5.60		
ضريبة البترول	1,562.80	2,968.60	%53
ضريبة الدخل	71.2	113.8	%63
اخرى			
خصم 3%	165.5	322.4	%51
إجمالي إيرادات المقاصة بعد خصم 3%	5,333.30		

وبالرغم من انه كان قد جرى خلال عام 2019 اتفاق مبدأي بين وزارتا المالية الفلسطينية والإسرائيلية على مبدأ أن تقوم "السلطة الوطنية" بشراء الوقود بسعره الأصلي دون تسديد ضريبة البلو، إلا أن هذا الاتفاق لم يتم تنفيذه، ولا زال يتم تحصيل ضريبة البلو من خلال المقاصة مخصوم منها 3%، علما بأنه لو تم شراء الوقود من الشركات الاسرائيلية دون ضريبة، وتم فرض الضريبة وتحصيلها محليا، سيتم توفير ما سيتم خصمه نسبة الـ 3%، وسيساهم في زيادة الإيرادات الضريبية، الأمر الذي كان قد أشار له التقرير الصادر عن ديوان الرقابة المالية والادارية حول الحساب الختامي للأعوام 2018-2019، إذ كانت احدى التحفظات على أنه" *يتم الاعتراف بالمبالغ المقبوضة من مكوس المحروقات وضريبة القيمة المضافة على مشتريات المحروقات والغاز كايرادات مقاصة، علما بأن هذه المبالغ هي مبالغ مدفوعة للشركات الموردة من قبل هيئة البترول، ويتم استرجاع ما نسبته 97% منها، ضمن إيرادات المقاصة، ولا ينطبق عليها تعريف الايرادات التي تجبى عبر المقاصة، حيث أن شراء هيئة البترول للمحروقات والغاز شاملا للمكوس وضريبة القيمة المضافة يكبد الخزينة فوائد بمبالغ كبيرة، نتيجة الاقتراض من البنوك، لتسديد الشركات الموردة ويضعف السيولة لدى الخزينة. كما يتم اقتطاع 3% من المكوس وضريبة القيمة المضافة من قبل الجانب الاسرائيلي بدل تحصيل*".

وبالرغم من الخسائر التي تتكبدها دولة فلسطين الناجمة عن التسرب المالي، والتي سبق وأن نشر تقرير تفصيلي من قبل الفريق الأهلي حدد فيه أشكال ومجالات التسرب المالي المتعددة بما فيها الاستيراد من خلال إسرائيل إلّا أنّه لا يظهر سياسة جدية وفعالة

لوقف هذه الأشكال بما فيها استمرار الاستيراد من خلال الجانب الاسرائيلي، إذ ما زالت الجمارك المتحققة عن طريق المقاصة تشكل حوالي 5 أضعاف الجمارك المتحققة محليا.

تحليل النفقات

تم تقدير إجمالي النفقات وصافي الإقراض للعام 2022 بـ (16.5) مليار شيقل، في حين بلغ إجمالي النفقات وصافي الإقراض المتحققيْن خلال النصف الأول من العام (8.1) مليار شيقل على أساس الالتزام، أي ما نسبته 49% من الموازنة.

جدول رقم (3): إجمالي النفقات المتحققة على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع المتحقق على الأساس النقدي، والمقدّر للعام 2022، المبلغ بالمليون شيقل

	المتحقق للنصف الأول من العام 2022 على أساس الالتزام	المتحقق للنصف الأول من العام 2022 على الأساس النقدي	المقدّر للعام 2022	نسبة المتحقق على أساس الالتزام من المقدّر لهذا العام
إجمالي النفقات	8,124.80	6,129.40	16,596.50	%49
الرواتب والأجور	4,004.40	3,266.80	7,556.00	%53
المساهمات الاجتماعية	387.3	343.5	716	%54
استخدام السلع والخدمات	1,099.80	459.8	2,394.00	%46
النفقات التحويلية	1,453.40	1,240.40	3,778.80	%38
النفقات الرأسمالية	12.9	4.8	216.9	%6
الفائدة	179.6	100.1	486.8	%37
صافي الإقراض	633.1	633.1	957	%66
مدفوعات مخصصة	354.6	80.9	490.9	%72

بلغ إجمالي النفقات المتحققة خلال النصف الأول من العام على الأساس النقدي، قيمة أقل من المتحقق على أساس الالتزام، بفارق (1.9) مليار شيقل، وهذا يؤشر إلى استمرار سياسة مماطلة وزارة المالية في تسديد قيمة النفقات التي تؤدي إلى تراكم الديون والمتأخرات. كما يتضح انه لم يتم تخفيض النفقات خلال النصف الأول من العام، إذ أن ما تحقق مقارب لما تم تحقيقه خلال ذات الفترة للعام الماضي.

الرواتب والأجور: بلغت قيمة الإنفاق على بند الرواتب والأجور على أساس الالتزام (4) مليار شيقل، في حين بلغت قيمة بند الرواتب والأجور على الأساس النقدي (3.2) مليار شيقل، بفارق (737) مليون شيقل، الناتج عن عدم دفع كامل الرواتب، إذ

تم دفع 80% من قيمة الرواتب. كما تشير البينات أنه لا يوجد أي تعديل على فاتورة الرواتب خلال النصف الاول من العام، إذ أنها مقاربة لما تم تحقيقه لذات الفترة للعام الماضي[3]، بما يشير إلى انه لم يتم البدء في تنفيذ خطة الاصلاح ومجموعة التدخلات لمعالجة فاتورة الرواتب وتخفيضها، كما يتناقض هذا التوجه مع قرار مجلس الوزراء بتعيين 1500 موظف في القطاع الأمني[4].

وقد لوحظ عدم صدور تعديلات على الموازنة المقدرة رسميا ليس فقط خلال هذا العام وانما في السنوات الثلاث الأخيرة، رغم اصدار مناقلات عديدة كانت تتطلب صدور قانون تعديل للموازنة، وتحديدا بشان فاتورة الرواتب وأشباه الرواتب ورواتب عدد من الموظفين العاملين خارج إطار المؤسسات الحكومية والموجودين بعضهم تحت مسمى مؤسسات ديوان الموظفين، وقد شكلت هذه الحالة غير الشفافة أحد أسباب تحفظات ديوان الرقابة المالية والادارية إذ أشار الديوان إلى *"وجود عينة من مناقلات حيث تم عمل مناقلة من مركز مسؤولية لمركز مسؤولية آخر، خلافا للمادة (9) بند رقم (7) من قانون الموازنة حيث لم يتم اصدار قرار بقانون لاجراء التعديل على موازنات مراكز المسؤولية المشار اليها"*

المساهمات الاجتماعية: وهي عبارة عن المساهمات المترتبة على الحكومة لصالح الموظفين، والتي يُفترض تحويلها لصندوق التقاعد، لضمان استدامته وتحويل مستحقات المتقاعدين، فعليا تم تحويل 343 مليون شيقل، بنسبة 47% من المقدر. علما بانه بلغت الديون المتراكمة على الحكومة لصالح صندوق التقاعد حوالي 9 مليار شيقل.

استخدام السلع والخدمات: بلغت النفقات التشغيلية المتحققة خلال النصف الأول من العام على أساس الالتزام (1.09) مليار شيقل، شكلت 46% من المقدّر لهذا العام، في حين أنّ النفقات التشغيلية المتحققة فعلياً "الأساس النقدي" بلغت فقط (459) مليون شيقل، ما يعني أنّ (640) مليون شيقل بقيت كالتزامات مالية على الحكومة، أي متأخرات لصالح القطاع الخاص.

النفقات التحويلية: بلغت النفقات التحويلية المتحققة خلال النصف الأول من العام (1.4) مليار شيقل، أي ما نسبته 38% من المقدّر لهذا العام، في حين بلغت على الأساس النقدي (1.2) مليون شيقل، بفارق (213) مليون شيقل عن المتحقق على أساس الالتزام والتي تبقى كالتزامات مالية مترتبة على الحكومة.

النفقات الرأسمالية: بلغت النفقات الرأسمالية المتحققة خلال النصف الأول من العام على أساس الالتزام 12.9 مليون شيقل، أي 6% من المقدّر لهذا العام، في حين بلغت على الأساس النقدي 4.8 مليون شيقل.

صافي الإقراض: بلغ الإنفاق على بند صافي الإقراض (633)[5] مليون شيقل أي ما نسبته 66% من المقدّر لهذا العام، وبحسب ما ورد في التقرير الصادر عن وزارة المالية " يشتمل بند صافي الإقراض على المبالغ المقتطعة من المقاصة ومبالغ المقاصة ودفعات البلديات والسلطات المحلية والمبالغ التي يتم إقراضها لمؤسسات أخرى".

وفي هذا التقرير ولأول مرة يتم عرض الاقتطاعات من المقاصة (وهي تشمل صافي الإقراض أيضا) التي بلغت 769.2 مليون شيكل وهي موزعة على النحو التالي:

[3] بلغت قيمة الإنفاق على بند الرواتب والأجور على أساس الالتزام (3.8) مليار شيقل، خلال النصف الاول من العام 2021.

[4] انظر بيان جلسة مجلس الوزراء رقم 155 بتاريخ 2022/4/4 http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/51984

[5] تقرير

تفاصيل الاقتطاعات من المقاصة	مليون شيكل	النسبة من الاقتطاعات
كهرباء	431.6	%56
ماء	178.4	%23
مياه الصرف الصحي	53.3	%7
مستشفى	88.3	%11
المحاكم	16.5	%2
ارجاعات خصميات المحاكم	-9	%-1
حجوزات أخرى للمقاصة	10	%1

يشير الجدول أعلاه إلى أن 56% من الاقتطاعات تذهب للشركات المزودة للكهرباء بالرغم أن الحكومة أنشأت شركة حكومية لتتولى استيراد الكهرباء بشكل حصري، الأمر الذي يتطلب استكمال البنية التحتية اللازمة وبشكل خاص محطات الربط والتي انجز منها أربعة (الجلمة، صرة، قلنديا، ترقوميا) وما زالت خمسة منها غير منجز وهي (قلقيلية، شرق نابلس، طولكرم، شمال رام الله، جنوب الخليل) هذا بالاضافة إلى استمرار اشكاليات ديون الهيئات المحلية المتعلقة بالكهرباء.

كما أن 23% من الاقتطاعات للشركات المزودة للمياه، و11% للمستشفيات الاسرائيلية. وبالرغم من أن معالجة قضية تراكم صافي الإقراض هي أحد بنود استراتيجية إدارة المال العام 2021-2023، وتم تحديد الهدف بـ " إنشاء دائرة مختصة بصافي الإقراض تعمل بإشرافٍ من المحاسب العام لمتابعة هذا الشأن، من أجل خفض صافي الإقراض بنسبة لا تقل عن 20% سنوياً" إلا أنه ما زال بند صافي الاقراض يستنزف أكثر من مليار شيقل سنويا. كما كان أحد أهداف أجندة الاصلاح التي صدرت بشهر أيار الماضي شددت على تفعيل الوحدة الخاصة لمتابعة صافي الإقراض لدى الجهات ذات العلاقة والقضاء على مشكلة صافي الإقراض. الأمر الذي يثير التساؤل حول جدية تطبيق الاستراتيجيات والأجندات المتعلقة بالإصلاح المالي.

وما زالت اسرائيل لا تتعامل بشفافية فيما يخص تفاصيل قيمة فاتورة علاج المرضى، واحترام اشتراط تحويلهم رسميا من قبل وزارة الصحة، وحتى الآن لا تتمكن وزارة الصحة التحقق من أن جميع الفواتير والمطالبات الصادرة عن الجانب الاسرائيلي تخص مرضى فلسطينيين، تم ادخالهم للمستشفيات الاسرائيلية بناء على تحويلة طبية صادرة عن دائرة شراء الخدمة في وزارة الصحة، ناهيك عن عدم تمكن وزارة الصحة بتدقيق ومراجعة صحة المبالغ التي يتم خصمها بشكل شهري والتحقق من صحة الفواتير والمطالبات المالية الصادرة عن المستشفيات الاسرائيلية.

كما ما زال هناك استمرار لعدم تدقيق المبالغ التي يتم خصمها من فواتير مياه وصرف صحي وقانونيها، ويزداد الأمر تعقيدا بسبب عدم شفافية العلاقة المالية بين العديد من الهيئات المحلية ووزارة المالية، حيث تدعي هذه الهيئات أن وزارة المالية لا تقوم بتحويل منتظم لحقوقها المالية وبشكل خاص ما يتعلق بضرائب وإيرادات تخص هيئات الحكم المحلية (90% من ضريبة الأملاك،

و50% من ضرائب النقل والمواصلات). حيث تؤكد بيانات وزارة المالية أن المدفوعات المخصصة التي دفعت خلال النصف الأول من العام على أساس الالتزام 354 مليون شيقل فقط، أي ما نسبته 72% من النفقات المقدّرة لهذا العام، في حين بلغت على الأساس النقدي 80 مليون شيقل أي فقط 16% من المقدر لهذا العام.

النفقات التطويرية خلال النصف الأول من العام

قُدّرت النفقات التطويرية للعام 2022 بما قيمته بـ (2.47) مليار شيقل، وهي أكثر من ضعف المتحقق على مدار الأعوام، منها (1.4) مليار شيقل سيتم تمويله من الخزينة العامة مقابل (972) مليون شيقل من سيتم تمويله من المنح والمساعدات الخارجية.

بلغ الإنفاق التطويري خلال النصف الأول من العام على أساس الالتزام (354.3) مليون شيقل، بنسبة 14% فقط من المقدّر، علماً بأنّ الإنفاق التطويري الفعلي أي على الأساس النقدي بلغ فقط (191) مليون شيقل، أي ما نسبته 8% فقط من اجمالي النفقات التطويرية المقدرة للعام 2022. ومن خلال تتبع توزيع الإنفاق التطويري على أساس الالتزام على مراكز المسؤولية، يتضح أنّ النصيب الأعلى من الإنفاق التطويري المتحقق على أساس الالتزام كان لوزارة التربية والتعليم بقيمة (64) مليون شيقل بنسبة 18%، تليها سلطة المياه الفلسطينية (49) مليون شيقل بنسبة 13%، وزارة الحكم المحلي بقيمة (36) مليون شيقل بنسبة 10%، وزارة الداخلية والأمن الوطني (33) مليون شيقل بنسبة 9%.

كما بلغ الانفاق التطويري على وزارة الصحة (9) مليون شيقل بنسبة 2%، بما يتناقض مع الاهداف المعلنة حول إصلاح النظام الصحي، واصلاح نظام التحويلات الطبية والتأمين الصحي، وتطوير الخدمات الحكومية.

بلغ الإنفاق التطويري الممول من الخزينة العامة ما قيمته (65) مليون شيقل أي 5% من المقدّر تمويله من الخزينة العامة. تم إنفاق 17 مليون شيقل منها أي 26% على بندِ "إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية، ودعم البرنامج السياسي والأمني للسيد الرئيس"، بالإضافة إلى 2 مليون شيقل لانشاء وتجهيز مبنى هيئة مكافحة الفساد، بما يثير التساؤل حول أولويات الانفاق التطويري وضرورة إنشاء المباني في ظل التحديات المالية.

المنح والمساعدات _ العجز والتمويل

قُدِّرَ العجزُ الإجمالي قبل التمويل بـ (3.6) مليار شيقل، في حين قُدِّرَ التمويل الخارجي بما قيمته (1.78) مليار شيقل، وبالتالي أبقى قانون الموازنة على (1.8) مليار شيقل كفجوة تمويلية. في حين بلغ العجز المالي في الموازنة العامة للنصف الأول من العام (501) مليون شيقل على أساس الالتزام في حين بلغ على الأساس النقدي (1.4) مليار شيقل أي 39% من العجز المتوقع للعام 2022، كما بلغ التمويل الخارجي (262) مليون شيقل، أي ما نسبته 15% من إجمالي التمويل المقدّر للعام 2022.

كما تشير البيانات إلى أن إجمالي الإيرادات المتحققة على اساس الالتزام وعلى الأساس النقدي متقاربة، في حين أن الفرق يظهر في مقارنة النفقات المترتبة على أساس الالتزام وعلى الأساس النقدي، بما يظهر العجز الوارد في الفقرة أعلاه، ويؤكد على زيادة المتأخرات المترتبة على الحكومة.

كما بلغ إجمالي المتأخرات المتراكمة للنصف الأول من العام (2.15) مليار شيقل أي بنسبة 121% من المقدّر لهذا العام، حيث تم تقدير المتأخرات بـ (1.78) مليار شيقل.

مع العلم أنّ إجمالي تراكم المتأخرات قد بلغ 10.9 مليار شيقل نهاية شهر حزيران 2022، غير شاملة لديون صندوق التقاعد (أي اشتراكات موظفي القطاع العام ومساهمات الحكومة لصالح صندوق التقاعد التي لا يتم الالتزام بتحويلها وفقا للقانون) التي تقدر بحوالي (9 مليار شيقل).

الديّن العام

بلغ الديّن العام مطلع العام 2022 مبلغ (11.9) مليار شيقل. وتشير بيانات وزارة المالية الفلسطينية إلى ارتفاع الدين العام في نهاية شهر حزيران 2022 حيث بلغ (12.1) مليار شيقل، منها (7.6) مليار شيقل دين محلي، و(4.5) مليار شيقل دين خارجي.

يفتقد التقرير المالي الصادر عن وزارة المالية لتوضيح كافة المؤسسات العامة التي تم الاقتراض منها، كما يفتقد لتوضيح آليات لاقتراض ونسب الفوائد المترتبة على الاقتراض، كما لا يظهر التقرير الديون المتراكمة على الحكومة لصالح هيئة التقاعد. وكان قد أشار ديوان الرقابة المالية والادارية من خلال التدقيق على الحساب الختامي (2018–2019) إلى العديد من التحفظات على الايضاحات المتعلقة بالدين العام، والتي كان من بينها:

- عدم افصاح وزارة المالية عن المديونية المستحقة لهيئة التقاعد الفلسطينية، ضمن المبالغ المستحقة على الخزينة العامة والناتجة عن عدم تحويل المبالغ المقتطعة من الموظفين العموميين ومساهمة الحكومة في نظامي المساهمات والمنافع للهيئة، يشمل ايضا المبالغ المقتطعة من موظفي قطاع الامن
- لم يتم الافصاح عن المبلغ المستحق على وزارة المالية لسلطة النقد الفلسطينية، بلغت قيمته في نهاية عام 2019، 10.3 مليون شيقل.
- لم يتم الافصاح عن المبلغ المستحق لصالح صندوق الاستثمار الفلسطيني على وزارة المالية، والبالغ قيمته 358 مليون شيقل (نهاية عام 2019)
- لم يتم الافصاح عن المبالغ المستحقة على الهيئة العامة للبترول لصالح الشركات الموردة للمحروقات البالغة 737 مليون شيقل عام 2019.

مخصصات الوزارات: الصحة، التنمية الاجتماعية، التربية والتعليم، الداخلية والأمن الوطني، وزارة الزراعة

- **نفقات وزارة الصحة خلال النصف الأول من العام 2022**

قدرت موازنة وزارة الصحة للعام 2022 ما قيمته (2.36) مليار شيقل، أي ما نسبته (13.7%) من إجمالي النفقات العامة للموازنة العامة في العام 2022. فيما بلغ إجمالي الإنفاق على وزارة الصحة (1.07) مليار شيقل، أي بنسبة 45% من المقدّر لهذا العام.

جدول رقم (5) نفقات وزارة الصحة خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع الموازنة المقدّرة (المبلغ بالألف شيقل)

وزارة الصحة	الموازنة المقدّرة للعام 2022	الإنفاق المتحقق على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام 2022	نسبة الإنفاق المتحقق من الموازنة المقدّرة
إجمالي النفقات	2,368,634	1,072,192	%45
الرواتب والأجور	963,300	457,635	%48
المساهمات الاجتماعية	76,014	37,353	%49
استخدام السلع والخدمات	1,150,000	565,816	%49
النفقات الرأسمالية	29,320	1,668	%6
النفقات التطويرية	150,000	9,719	%6

بلغ الإنفاق على بند الرواتب والأجور 48% من المقدّر لهذا العام، كما بلغت المساهمات الاجتماعية المتحققة خلال النصف الأول من العام 49% من المقدّر. بلغت النفقات التشغيلية "السلع والخدمات" المتحققة خلال النصف الأول من العام على أساس الالتزام 49% من المقدّر لهذا العام، ووفقاً لتقرير وزارة الصحة للعام 2021، تتوزع النفقات التشغيلية على شراء الخدمة من خارج وزارة الصحة، والأدوية والمستهلكات والمواد المخبرية، حيث شكلت نسبة شراء الخدمة أي التحويلات الطبية ما نسبته 37.5% من إجمالي الإنفاق على وزارة الصحة (974) مليون شيقل خلال العام الماضي، في حين شكلت الأدوية والمستهلكات والمواد المخبرية ما نسبته 19%.

بلغت النفقات الرأسمالية المتحققة خلال النصف الأول من العام على أساس الالتزام (1.6) مليون شيقل، أي 6% من المقدّر لهذا العام، كما بلغت النفقات التطويرية المتحققة (9.7) مليون شيقل، أي 6% فقط من المقدّر لهذا العام.

وبالرغم من أنه تم تحديد مجموعة من التدخلات لاصلاح نظام التحويلات الطبية، من خلال العمل على تطوير الخدمات الحكومية وتطوير بعض الاقسام المتخصصة مثل القسطرة وجراحة القلب والأورام وأمراض الدم وحاضنات الاطفال، إلا أن المعطيات المالية خلال النصف الاول من العام لا تشير إلى البدء في المشاريع التطويرية.

- **نفقات وزارة التنمية الاجتماعية خلال النصف الأول من العام 2022**

قدرت موازنة قطاع الحماية الاجتماعية بنسبة 20% من إجمالي الموازنة، بما يشمل مجموع تدخلات الحماية الاجتماعية (وزارة التنمية الاجتماعية، مخصصات الاسرى، ومؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى) بالإضافة إلى مخصصات وزارة المرأة واللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية)، فيما قدرت موازنة وزارة التنمية الاجتماعية بـ (827) مليون شيقل بنسبة 5% من إجمالي النفقات العامة وهي أقل من الموازنة المقدرة للأعوام الماضية.

ونظرا لان التقرير الصادر عن وزارة المالية يقوم بإضافة الانفاق على مؤسسة رعاية أسر الشهداء، ستتم المقارنة مع مجموع الموازنة المقدرة لوزارة التنمية مع الموازنة المقدرة لمؤسسة رعاية أسر الشهداء. بلغ الإنفاق على وزارة التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى مؤسسة رعاية أسر الشهداء (390) مليون شيقل على أساس الالتزام، أي بنسبة 27% فقط من الموازنة المقدرة (وزارة التنمية ومؤسسة رعاية أسر الشهداء).

جدول رقم (6) نفقات وزارة التنمية الاجتماعية خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع الموازنة المقدرة (المبلغ بالألف شيقل)

	وزارة التنمية الاجتماعية	مؤسسة رعاية أسر الشهداء	مجموع موازنة وزارة التنمية ومؤسسة رعاية أسر الشهداء	الإنفاق المتحقق على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام 2022	نسبة الإنفاق المتحقق من الموازنة المقدّرة
إجمالي النفقات	827,133	602,051	1,429,184	390,091	%27
الرواتب والأجور	55,380	7,640	63,020	31,091	%49
المساهمات الاجتماعية	5,910	724	6,634	3,249	%49
استخدام السلع والخدمات	8,107	1,613	9,720	3,597	%37
النفقات التحويلية	751,430	592,000	1,343,430	349,128	%26
النفقات الرأسمالية	200	75	275	5	%2
النفقات التطويرية	6,107		6,107	3,017	%49

وبلغ الإنفاق على بند الرواتب والأجور (31) مليون شيقل بنسبة 49% من المقدر، في حين بلغت النفقات التشغيلية المتحققة خلال النصف الأول من العام (3.5) مليون شيقل بنسبة 37% من المقدّر، كما بلغت النفقات التحويلية المتحققة على أساس

الالتزام (349) مليون شيقل أي ما نسبته 37% من الموازنة المقدّرة، كما أنها أقل من المتحقق لذات الفترة خلال العام الماضي، أقل ب 112 مليون شيقل، بما يشير إلى أن تخفيض الانفاق كان على حساب الفقراء.

كما تجدر الإشارة إلى أنه ولغاية اصدار التقرير لم يتم تحويل سوى دفعة واحدة من مستحقات العائلات الفقيرة، علما أن هناك حوالي 116 ألف أسرة مستفيدة من برنامج المساعدات النقدية. كما أن مخصصات أسر الشهداء لم يتم تحويلها كاملة إذ تم تحويل 80% من مخصصاتهم شهريا.

تضمن خطاب وزير المالية أن هناك ضرورة لإصلاح فاتورة الرواتب وأشباه الرواتب، ومن ضمن أشباه الرواتب ما يتم انفاقه على "تفريغات موظفي عام 2005" البالغ عددهم (11,850) بمعدل (1500) شيكل شهرياً، أي حوالي (214) مليون شيقل سنويا، يتم انفاقها من الموازنة المخصصة لوزارة التنمية الاجتماعية، وبالتالي فإنّ المبالغ المخصصة للنفقات التحويلية تشمل الأسر الفقيرة، وعائلات الشهداء والجرحى، وتفريغات 2005.

- **نفقات وزارة الداخلية والأمن الوطني خلال النصف الأول من العام 2021**

تم تقدير موازنة وزارة الداخلية والأمن الوطني بقيمة (3.6) مليار شيقل، وهي أعلى موازنة بين مراكز المسؤولية، بنسبة 21% من إجمالي النفقات العامة. تشكل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية ما نسبته 86% من موازنة وزارة الداخلية والأمن الوطني، و11% للنفقات التشغيلية، و3% للنفقات التطويرية.

وزارة الداخلية والأمن الوطني	الموازنة المقدّرة للعام 2022	الإنفاق المتحقق على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام 2022	نسبة الإنفاق المتحقق من الموازنة المقدّرة
إجمالي النفقات	3,601,265	1,727,154	%48
الرواتب والأجور	2,808,911	1,410,603	%50
المساهمات الاجتماعية	281,454	140,236	%50
استخدام السلع والخدمات	409,300	141,431	%35
النفقات الرأسمالية	8,600	1,320	%15
النفقات التطويرية	93,000	33,563	%36

بلغ الإنفاق المتحقق خلال النصف الأول من العام (1.7) مليار شيقل، وهو ما يمثل 23% من إجمالي النفقات على مراكز المسؤولية للنصف الأول من العام، وبنسبة 48% من الموازنة المقدرة لوزارة الداخلية والأمن الوطني للعام 2022.

بلغ الانفاق على بند الرواتب والأجور 50% من المقدر لهذا العام، علما أن عدد العاملين في القطاع الأمني بلغ 53 ألف ، وبالرغم من التوجهات نحو اصلاح "التضخم في الكادر الوظيفي" تم خلال هذا العام بتعيين 1500 موظف في القطاع الأمني. ومن خلال مقارنة فاتورة الرواتب المتحققة خلال النصف الأول من العام مع المتحققة لذات الفترة من العام الماضي[6]، يلاحظ ارتفاع الرواتب بقيمة (68) مليون شيقل، ومن غير الواضح ما تم انجازه من اصلاح على الصعيد قطاع الأمن من حيث الترشيد وحفظ النظام العام والسلم الأهلي وسيادة القانون والشعور بالأمان الاجتماعي.

- **نفقات وزارة التربية والتعليم خلال النصف الأول من العام 2022**

بلغت موازنة وزارة التربية والتعليم (تشمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) ما قيمته (3.4) مليار شيقل، أي ما نسبته (20%) من إجمالي النفقات العامة للموازنة العامة 2022، في حين بلغ الإنفاق على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام (1.6) مليار شيقل، أي ما نسبته 50% من الموازنة المقدرة.

جدول رقم (8) نفقات وزارة التربية والتعليم خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع الموازنة المقدرة (المبلغ بالألف شيقل)

وزارة التربية والتعليم	الموازنة المقدّرة للعام 2022	الإنفاق المتحقق على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام 2022	نسبة الإنفاق المتحقق من الموازنة المقدّرة
إجمالي النفقات	3,404,372	1,694,556	%50
الرواتب والأجور	2,681,714	1,357,545	%51
المساهمات الاجتماعية	278,060	145,538	%52
استخدام السلع والخدمات	244,916	119,916	%49
النفقات التحويلية	36,747	6,643	%18
النفقات الرأسمالية	937	33	4%
النفقات التطويرية	162,000	64,879	%40

بلغ الإنفاق على بند الرواتب والأجور (1.3) مليار شيقل أي ما نسبته 51% من المقدّر، كما بلغت النفقات التشغيلية المتحققة على أساس الالتزام ما قيمته (119) مليون شيقل، بنسبة 49% من المقدر لهذا العام. كما يشير الجدول اعلاه إلى انخفاض

[6] بلغ الانفاق على بند الرواتب والأجور لوزارة الداخلية والأمن الوطني خلال النصف الأول من العام 2021 ما قيمته (1.34) مليار شيقل.

النفقات التحويلية، حيث لم يتم انفاق سوى 6.6 مليون شيقل من اصل 36، أي 18% الموازنة التحويلية، كما قدرت النفقات التطويرية بـ (162) مليون شيقل، انفق منها (64) مليون شيقل أي بنسبة 40% من الموازنة .

- **نفقات وزارة الزراعة خلال النصف الأول من العام 2022**

بالرغم من أن موازنة وزارة الزراعة قدرت بـ (236) مليون شيقل، (بنسبة 1% من إجمالي الموازنة)، تتوزع على الرواتب والأجور التي تشكل 35%، والنفقات التشغيلية 8%، في حين ان النفقات التطويرية قدر لها 57% من الموازنة، إلا أن تنفيذ الموازنة لا يشير إلى تبني سياسة مالية لتحقيق الأهداف التي تعتمد على الموازنة التطويرية، حيث تم الالتزام فقط بـ 14%.

جدول رقم (9) إجمالي النفقات على وزارة الزراعة خلال النصف الأول من العام

وزارة الزراعة	الموازنة المقدّرة للعام 2022	الإنفاق المتحقق على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام 2022	نسبة الإنفاق المتحقق من الموازنة المقدّرة
إجمالي النفقات	236,852	67,681	%29
الرواتب والأجور	75,591	38,103	%50
المساهمات الاجتماعية	6,501	3,563	%55
استخدام السلع والخدمات	18,494	7,706	%42
النفقات التحويلية		3	
النفقات الرأسمالية	1265	6	%0
النفقات التطويرية	135,000	18,299	%14

بلغ اجمالي النفقات المتحققة على وزارة الزراعة خلال النصف الأول من العام (67) مليون شيقل بنسبة 29% من المقدر، وذلك نظرا لأن النفقات التطويرية التي رصد لها 135 مليون شيقل لم يتم إنفاق سوى (18) مليون شيقل، أي 14% من المقدر.

وخلال هذا العام تم تحديد مجموعة من المشاريع التطويرية (استكمالا لمشاريع الأعوام الماضية): خطة التنمية العناقيد الزراعية، تخضير فلسطين، تحسين خدمات العناقيد الزراعية، دعم المناطق المهمشة والمتضررة من الجدار، شق وتأهيل الطرق الزراعية. وتجدر الاشارة إلى أن الموازنة المقدرة للإنفاق التطويري في العام الماضي قدرت بـ121 مليون شيقل إلا أنه لم يتم إنفاق سوى (48) مليون شيقل على أساس الالتزام (أي حوالي 40% من المرصود).

الاستخلاصات

بشكل عام تظهر إدارة الموازنة العامة للنصف الأول من العام الحالي استمرار ضعف الشفافية في إدارة الموازنة العامة، وضعف تطبيق سياسات الإصلاح المعلن عنها من قبل الحكومة ووزارة المالية الفلسطينية، وبقاء خطط الإصلاح المالي غير مفعلة وخاصة في مجال ترشيد الانفاق العام، واستمرار مخاطر مراكمة الأعباء على الاجيال القادمة دون إيجاد حلول جذرية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة. وقد خلص التقرير إلى الاستخلاصات التالية:

استمرار حالة ضعف الشفافية والمشاركة في الموازنة العامة، حيث لم يتم نشر قانون الموازنة بشكل كامل، كما لم يتم نشر أجندة الإصلاح التي تم تقديمها لاجتماع الدول المانحة المنعقد في شهر أيار 2022 في بروكسل.

- ارتفاع في الايرادات المحلية وإيرادات المقاصة؛ هذا الارتفاع يعزى إلى التحسن الجزئي في توسيع القاعدة الضريبية، إضافة إلى ارتفاع الضرائب الناتجة عن ارتفاع الأسعار وزيادة عدد العمال في أراضي عام 1948 التي ترتب عنها زيادة في ضريبة الدخل الموردة للخزينة العامة عبر المقاصة.
- وجود فجوة بين الإنفاق المتحقق على أساس الالتزام وعلى الأساس النقدي، بما يشير إلى زيادة المتأخرات، والدين العام.
- استمرار قرصنة الاحتلال لأموال المقاصة، واستمرار الاقتطاعات من المقاصة، وما زال بند صافي الإقراض يستنزف الموازنة العامة ويشكل عبئا على الخزينة العامة في ظل عدم قدرة الحكومة على تخفيضه على الرغم من وضع العديد من الإجراءات والتدابير لمعالجته.
- ما زال بند الرواتب والأجور يشكل 50% من الموازنة العامة الامر الذي يشير الى عدم قيام الحكومة باتخاذ إجراءات جادة لمعالة بند الرواتب في الموازنة العامة.
- استمرار تفاقم عجز في الموازنة العامة من سنة الى آخر دون وجود حلول جدية تساهم في ردم العجز المالي. إذ بلغ العجز في الموازنة على أساس الالتزام (239) مليون شيقل، علما بأن العجز أعلى بكثير في حال تم احتسابه على الأساس النقدي.
- بلغ إجمالي المتأخرات المتراكمة للنصف الأول من العام (2.15) مليار شيقل أي بنسبة 121% من المقدّر لهذا العام.
- يظهر تقرير وزارة المالية وجود فجوة كبيرة بين ما تم تخصيصه للنفقات التطويرية وما تم انفاقه خلال النصف الأول من العام.
- استمرار تخصيص الإنفاق الأكبر على قطاع الأمن بنسبة 23% من الإنفاق المتحقق من اجمالي الانفاق المتحقق لمراكز المسؤولية، واستمرار حصول بند الرواتب والأجور على النسبة الأعلى (86%) من موازنة قطاع الأمن.
- حرمان العائلات الفقيرة من مخصصاتها حيث لم يتم تحويل سوى دفعة واحدة من مستحقات تلك العائلات.
- وجود فجوة واسعة بين ما تم رصده للقطاع الزراعي وما تم إنفاقه خلال النصف الأول من العام على القطاع الزراعي بما فيه وزارة الزراعة وبخاصة بند النفقات التطويرية.

التوصيات

- ضرورة التزام الحكومة باحترام العمل بموجب مبادئ الشفافية وذلك بنشر المعلومات الخاصة بالموازنة العامة سواء أثناء الإعداد والاعتماد والتنفيذ بما يحقق المتطلب الأساسي المتمثل بالالتزام بنشر المعلومات والبيانات الشاملة، والدقة، وفي الوقت المناسب، لإتاحة المجال للمواطنين دافعي الضرائب وممثليهم لممارسة حقهم بالمساءلة.
- على وزارة المالية الانفتاح على منظمات المجتمع المدني وإجراء المشاورات معها سواء أثناء إعداد الموازنة أو عند اعتمادها بغية تحقيق الفائدة الأوسع في معالجة الأولويات الوطنية، إضافة إلى ضرورة نشر البيانات في الوقت المناسب وإتاحة الوصول إليها وفقاً لأحكام القانون.
- ضرورة الالتزام بقانون الموازنة العامة، سيما في الانفاق التطويري، وضرورة تحديد أولويات الإنفاق التطويري بما يتناسب مع الأولويات الوطنية وتطوير الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.
- تكييف النفقات وفق الإمكانيات المتاحة، والعمل على ضبط الانفاق من خلال مراجعة وتنقية فاتورة الرواتب، ومعالجة وضبط بند صافي الاقراض، والعمل على تطوير النظام الصحي من خلال تبني نظام التأمين الصحي الشامل والالزامي وتطوير الخدمات الحكومية.
- ضرورة العمل بشكل جدي على إصلاح ادارة المال العام، والكف عن ترحيل الأزمات، وزيادة المتأخرات، وتأجيل الدفع.
- ضرورة العمل ضبط وانهاء بند صافي الإقراض، من خلال إلزام الهيئات المحلية بالالتزام بدفع فواتير الكهرباء، نظرا لأنها أكبر مكون في بند صافي الإقراض، ومعالجة بنود صافي الإقراض الأخرى.
- ضرورة تبني الحكومة لخطة واضحة لترشيد النفقات تراعي واقع كلّ مركز مسؤولية، ولا تمس بحقوق الفقراء أو تضر بالعدالة الاجتماعية.
- هناك حاجة للالتزام بدفع مخصصات الفقراء، وتحويل الدفعات كاملة من قبل وزارة المالية لتقوم وزارة التنمية بإيصالها لمستحقيها.

ضرورة النظر بعناية للقطاع الزراعي والايفاء بالالتزامات المحددة في الموازنة التطويرية في موازنة وزارة الزراعية بهدف استعادة قدرة هذا القطاع بمساهمة فاعلية في الناتج المحلي الاجمالي.